النشاطات العلمية لفروع الكلية

اولاً: النشاطات العلمية لفرع الدراسات الدولية لسنة 2014 - 2015

أولاً: الندوات.

عقد فرع الدراسات الدولية يوم الأربعاء المصادف 2014/11/5 ندوته الفصلية الثانية الموسومة (الانتشار النووي بعد الحرب الباردة) برئاسة الاستاذ المساعد الدكتور سمير جسام راضي, وحضور أساتذة وتدريسيي الفرع. وقد قام بعض الاساتذة والتدريسيين بعرض مجموعة أوراق بحثية تناولت الموضوعات الآتية:

ت	عنوان الورقة	الاستاذ
1	الانتشار النووي والاستقرار الدولي	أ.م.د. إيناس عبد السادة علي م.م. حيدر عبد كاظم
2	المنظمات غير الحكومية ومساعي إنهاء أسلحة الدمار الشامل	أ.م.د. صباح نعاس شنافة
3	العصر النووي الثاني رؤية بول براكن	م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل
4	الانتشار النووي وآفاقه المستقبلية	م.د. نهرين جواد شرقي
5	التداعيات الاقليمية للملف النووي الأيراني	م.د. حسين مزهر خلف

وجرت بعد العرض مناقشة مفتوحة للأفكار التي وردت في هذه الأوراق، كانت مخرجاتها جملة من الأطروحات المتعلقة بمسألة الأنتشار النووي ومنها:

1- إن مسألة الانتشار النووي تعدّ من المسائل المهمة المطروحة على طاولة البحث العلمي، وإن الجوانب النظرية المتعلقة بنظرية الانتشار تتطلب استمرار المتابعة والرصد.

2- أن للانتشار النووي علاقة مباشرة بالاستقرار الاقليمي والدولي.

3- إن الانتشار النووي يطرح جملة من التحديات على المستوى الاقليمي والدولي.

ثانياً: المناقشات.

وفي إطار النشاطات العلمية لفرع الدراسات الدولية، جرت مناقشة عدد من الرسائل والاطاريح، تناولت قضايا سياسية دولية واقليمية تتعلق بتخصص الفرع، ومنها:

1- **الرسائل**

أ- رسالة طالب الماجستير عدنان رميض الموسومة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران 2005 – 2012، بإشراف أ.م.د. جاسم يونس الحريري، بتاريخ 2014/6/26.

ب- رسالة طالب الماجستير إيهاب كريم الموسومة العلاقات الايرانية الاوربية من 1979 – 2013 بإشراف أ.د. حميد شهاب أحمد، بتاريخ 2014/10/1.

ت- رسالة طالب الماجستير رياض غالي مفتن الموسومة العلاقات العراقية – البحرينية بعد عام 2003، بإشراف إ.م.د. جاسم يونس الحريري، بتاريخ 2014/10/16

ث- رسالة طالب الماجستير عباس فاضل عباس الموسومة العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي بعد عام 2000 بإشراف أ.م.د. هالة خالد حميد، بتاريخ 2014/10/27.

ج- رسالة طالب الماجستير أحمد خليل أحمد الموسومة أثر القضية الكردية على العلاقات العراقية – التركية، بإشراف م.د. غيث سفاح متعب، بتاريخ 2014/11/6.

2- **الأطاريح**

أ- أطروحة طالب الدكتوراه قحطان حسين طاهر الموسومة الأمم المتحدة وإدارة النزاع العراقي – الكويتي للحقبة 1991 – 2012، بإشراف أ.م.د. مثنى علي حسين، بتاريخ 2014/6/24.

ب- أطروحة طالب الدكتوراه محمود عبيد محمد الموسومة التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز بعد أنتهاء الحرب الباردة، بإشراف أ.م.د. سمير جسام راضي، بتاريخ 2014/6/25.

ت- أطروحة طالب الدكتوراه محسن حساني ظاهر الموسومة السياسة الخارجية الروسية 2000 – 2012، بإشراف أ.م.د. سمير جسام راضي، بتاريخ 2014/8/24.

ث- أطروحة طالبة الدكتوراه حنان علي إبراهيم الموسومة السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا منذ عام 1992 وآفاقها المستقبلية، بإشراف أ.م.د. دينا محمد جبر، بتاريخ 2014/11/20.

ملخص رسالة ماجستير

عدنان رميض، السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران 2005 – 2012، بإشراف أ.م.د. جاسم يونس الحريري

تركز هذه الدراسة على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران 2005- 2012 حيث تميزت تلك السياسة باتجاهين الأول يميل نحو الصراع والثاني يتجه نحو التقارب، حيث أن السياسة الخليجية تركزت في مرحلة تاريخية من تاريخ إيران السياسي المعاصر في حكم أحمدي نجاد الذي اتبع مسلكين للتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، الاول أتسم بمتغيرات التعاون والثاني تجلت عليه صبغة الصراع، وقد جمع الطرفين الخليجي والإيراني عدة ملفات ساخنة جعلت السياسة الخارجية الخليجية تميل نحو الصراع في فترة ثم الانتقال لفترة لاحقة إلى مستوى التعاون مع إيران.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أبرزها:

1. اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي التنويع في علاقاتها مع المحيط الإقليمي والدولي في مواجهة إيران، فبعد تطور العلاقات مع باكستان للاستفادة من خبراتها النووية، فتحت إمارة أبو ظبي أراضيها لإقامة وجود عسكري فرنسي محدود، فضلاً عن دعم فرنسا للإمارات في مجال الطاقة النووية.
2. تخشى دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون أراضيها ساحة للصدام العسكري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تطور الملف النووي الإيراني.
3. تدرك دول مجلس التعاون الخليجي قدرات إيران العسكرية وتحريك أذرعها السياسية والأمنية في الخليج في حالة حصول نزاع عسكري في المنطقة خاصة في حالة انحياز دول مجلس التعاون الخليجي للجانب الأمريكي تجاه إيران.

4. حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تتحرك تجاه إيران بالتنسيق مع حلفاؤها الدوليين، ولعل أبرزهم روسيا والصين كنوع من الضغوط على إيران عبر عدة وسائل سياسية واقتصادية حيث استثمرت الصين على سبيل المثال لا الحصر الانفتاح الخليجي لاستبدال الاعتماد على النفط الإيراني بالنفط السعودي.
5. تناغم الموقف الإسرائيلي والأمريكي في مواجهة إيران من خلال إثارة الجدل حول برنامجها النووي وتصوير الأمر بأنه نوع من التهديد ضد دول مجلس التعاون الخليجي وغض النظر عن التهديد الإسرائيلي في المنطقة وجعل إيران العدو البديل (لإسرائيل) وهو يدخل ضمن مخطط قلب المعادلات الجيواستراتيجية عبر تصوير إيران بأنها يمكن أن تكون المهدد الرئيسي بالمنطقة وترك (إسرائيل) تهدد الجميع عبر زيادة مخزونها العسكري وخاصة الأسلحة ذات التدمير الشامل، وغض نظر واشنطن عن الدور الإسرائيلي لتفتيت المنطقة العربية من خلال إثارة النعرات العرقية والطائفية لتكون الأقليات الموجودة في المنطقة بجانب الأقلية اليهودية التي لا تريد أن تكون بمفردها مما يسهل من عملية إدماجها في البيئة السياسية هناك عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ملخص رسالة ماجستير

إيهاب كريم، العلاقات الايرانية الاوربية من 1979 – 2013

بإشراف أ.د. حميد شهاب أحمد.

في عالمنا المعاصر, وأكثر من أي وقت مضى, شهد العالم مرحلة جديدة من التطورات على مستوى العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وجاء معبراً عنه من خلال كل تلك التحولات والتغيرات العديدة التي عرفتها البيئة الدولية، خاصة بعد صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ومهيمنة على النسق الدولي ومع تزعمها لهذا النظام الجديد وتفردها بإدارة شؤونه، سعت بعد حرب الخليج الثانية إلى توجيه سياستها اكثر نحو الشرق الأوسط خاصة مع تولي (جورج بوش الابن) الحكم، ثم جاءت أحداث 11 أيلول 2001 لتعزز من التوجه الاستراتيجي لهذه الإدارة نحو المنطقة، كما منحت سياقاً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية لاستئناف سياستها، واستطاعت بذلك ان تستغل هذا الواقع لكسب التأييد الدولي وبناء تحالف دولي عبر اقتراح العديد من المشاريع كان في مقدمتها مشروع الشرق الأوسط

الكبير,وفي هذا الاطار طرحت قضية الدول المارقة المتمثلة بسوريا ,وايران, والعراق ,وليبيا , وكوريا الشمالية , وبدأت حملة مكافحة الإرهاب بأفراده ومنظماته الإرهابية، التي تشمل دولاً في الشرق الأوسط (سوريا, ايران, العراق)، وعلاوة على ذلك فان العلاقات الإيرانية – الأوربية شهدت تغيراً ملحوظاً وانفتاحاً في العلاقات بين الجانبين, وخاصة بعد تولي الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي) سياسة الحوار مع الدول الغربية التي ساءت العلاقات بينهم منذ الثورة الإسلامية في ايران عام 1979لذلك شهدت العلاقات الايرانية الاوربية تغيرا ملحوظا في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والامنية وسوف نتناول في بحثنا مجمل هذه التغيرات للفترة الممتدة من 1979 ولغاية 2013 ومشاهدته هذه العلاقات بين ايران من جهة والدول الاوربية من جهة اخرى وماهية المتغيرات التي اثرت على هذه العلاقات.

ملخص رسالة ماجستير

عباس فاضل عباس، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي بعد عام 2000،

المشرف : أ.م.د. هالة خالد حميد

لقد جاءت أحداث 11 أيلول بتغيرات دولية مهمة على صعيد العلاقات الدولية وخاصة العلاقات الروسية الأمريكية، حيث بدأت هذه العلاقات تتخذ مسارات متعددة تتأرجح بين التعاون والتنافس وصولا إلى حرب باردة جديدة على مناطق النفوذ (القديمة الجديدة) في أسيا والشرق الأوسط, وقد طغت على هذه العلاقات التوجهات السياسية لكل من الإدارات الأمريكية والروسية المتعاقبة، ومدى التقارب والتباعد في توجهات كل منهما، خاصة في عهد الرئيس الروسي بوتين, وهذه الحقيقة أثرت بشكل كبير على العلاقات الأوربية الروسية التي اتسمت بطابع الرغبة في التعاون، على الرغم من هذه العلاقات ظلت محكومة بمدى التقارب الأمريكي الروسي ومدى استعداد روسيا للقبول بالمنطق الغربي في سيادة وحكم العالم وفي أدارة ألازمات، ولا يخفى أن روسيا ظلت في أطار علاقتها مع أوروبا تحكمها رغبتها في التوجه نحو العمق الأوربي والانضمام كعضو في البيت الأوربي الذي تشعر بأنها تنتمي إليه بحكم الانتماء الديني والبعد الجغرافي والمصلحة القومية، وسعيها لتامين جوارها القريب وعمقها الأسيوي خاصة مع الجحود والرفض الأوربي للرغبة الروسية في أن تكون دولة أوربية ذات دور مميز في

الأمن والاقتصاد الأوربي بسبب التخوف الأوربي من الطموح الروسي باستبدال المظلة الأمريكية بمظلة روسية ذات امتدادات أسيوية.

وأمام هذا التوجهات المؤثرة على مسيرة العلاقات الأوربية – الروسية، يؤكد الباحث أنه مع وصول الرئيس بوتين إلى السلطة، سعى إلى انتهاج سياسة خارجية تسعى إلى المزيد من الاندماج في الشأن العالمي على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، سيما وان روسيا أكدت على دورها القيادي في قضايا الأمن ومواجهة التحديات الأمنية العالمية ومشاركتها للمجتمع الدولي في العديد من القضايا الدولية كمحاربة الإرهاب والحد من أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والدولية خاصة في اسيا والشرق الأوسط، وهذا التوجه الروسي انعكس على العلاقات مع الاتحاد الأوربي، حيث سعى بوتين في فترة رئاسته الأولى أثبات مصداقية روسيا في إقامة علاقات متميزة مع الجانب الأوروبي قائمة على أساس الشراكة، مع الاحتفاظ بالخصوصية الروسية كونها قوة اورو اسيوية.

وبالمقابل كان التوجه الأوربي لصالح مشاريع أمريكية أسهمت بشكل أو بآخر إلى عرقلة وتراجع العلاقات مع روسيا وزرع حالة عدم الموثوقية من قبل روسيا بحقيقة التوجه، والرغبة الأوربية بعلاقات متوازنة ومتطورة على الرغم من سعي روسيا لتأييد التوجه الأمريكي والغربي في الحرب على الإرهاب، الذي وجدت فيه روسيا فرصة للتخلص من ملف حقوق الإنسان ومن الجماعات المتطرفة من جهة، وكسب ود العالم من جهة أخرى.

وأستنتج الباحث ان العلاقات الروسية الاوربية تسير وفق معادلة مركبة ومكونة من عناصر متألفة ومتناقضة بنفس الوقت، اذ يحكمها قانون المنفعة والمصالح الجيوسياسية والاستراتيجية، ولذلك فان هذه العلاقات قد تسير بدرجات عالية من التعاون اذا ما التقت المصلحة والرغبة، الا انها يمكن أن تشهد تراجعا كبيرا فيما لو تعارضت المصلحة القومية لكلا الطرفين على عكس العلاقات الاوربية الأمريكية، التي هي علاقات تاريخية يضمنها الترابط الاستراتيجي والمعنوي في ثوابت قيادة العالم ورسم السياسة الخارجية.

ملخص أطروحة دكتوراه

محمود عبيد محمد، التنافس الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز بعد أنتهاء الحرب الباردة، بإشراف أ.م.د. سمير جسام راضي،

تعد هذه الدراسة عرضاً وتحليلا للسياستين الأمريكية والروسية حيال منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بعد انتهاء الحرب الباردة ، فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتي الى اعادة صياغة لسياستها الخارجية والعلاقات الدولية واعادة تعريف مفهوم المصالح الوطنية الامريكية وتوسيعه في ضوء رغبتها في تشكيل النظام الدولي الجديد، وتكريس الاحادية القطبية، بعد زوال القطب الآخر بوصفها كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وفي اطار هذا التوجه، تركز الاهتمام الامريكي على التواجد في العديد من المناطق الجيوستراتيجية في العالم، ومن هنا جاء الأهتمام الامريكي بمنطقة اسيا الوسطى والقوقاز، بوصفها احدى المناطق الجيوستراتيجية المهمة للولايات المتحدة الأمريكية،لاسيما وان تفكك الأتحاد السوفيتي قد اتاح للولايات المتحدة الفرصة للتمدد في المنطقة بعد ان كانت جزءا من الأتحاد السوفيتي السابق. وهكذا بدا تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير وجود اقتصادي وعسكري مهم في منطقة اسيا الوسطى والقوقالز، وبناء علاقات مشاركة مع دول المنطقة، فضلا عن تفعيل ادوار بعض القوى الأقليمية القادرة على التعامل مع قضايا المنطقة، كتركيا وإسرائيل، وذلك في أطار حرص الولايات المتحدة على تامين الاستقرار في الأقاليم الرئيسة في العالم التي ترتبط معها بعلاقات تجارية أو تستورد منها السلع الحيوية كالنفط والغاز الطبيعي. وهكذا نرى ان سعي الولايات المتحدة لتأكيد حضورها في اسيا الوسطى والقوقاز قد جاء في اطار الرغبة الامريكية لتشكيل، وصياغة بيئة عالمية من خلال مجموعة الوسائل المتوفرة لها بما فيها العسكرية وشبه العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي وضبط التسلح ومنع الانتشار ومحاربة الأرهاب في سبيل تعزيز الأمن الأمريكي.

بالمقابل فان روسيا لعبت دورا تاريخيا ومنذ زمن بعيد في المنطقة بوصفها جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق، وبالرغم من تراجع الدور الروسي في المنطقة خلال السنوات القليلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي،بسبب طبيعة الأوضاع الأقتصادية والسياسية الداخلية في

روسيا، الا ان روسيا سرعان ماعاودت تفعيل حضورها في المنطقة، وذلك في أطار سعيها الى حماية مصالحها التقليدية المتمثلة في ضمان الأمن القومي الروسي وحرية الملاحة في البحر الأسود، وتامين انتظام الأمدادت النفطية، والتحكم بمسارات الخطوط الناقلة للطاقة عبر الأراضي الروسية، ومنع حلف شمال الأطلسي من التمدد في المنطة وأقامة ركائز عسكرية له فيها لأستكمال تطويق روسيا، وهو مافرض على روسيا، ضرورة استعادة السيطرة على المنطقة ومنع امتداد النزاعات، ولم تتردد روسيا في اطار الالتزام الروسي لحماية مصالحها وتحقيق الاستقرار الإقليمي عن استخدام مختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية لتحقيق ذلك، وذلك في اطار الاستراتيجية التدخلية الروسية في المنطقة.

وعلى الرغم من صعوبة الكشف عن الأبعاد الكاملة التنافس الامريكي الروسي في المنطقة، فقد حاولت الدراسة الكشف عن ابعاد التنافس الامريكي الروسية في المنطقة، وماهية الوسائل المستخدمة في اطار التنافس بين الطرفين لاسيما وان الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة وروسيا وهي أهداف ترتبط بالمصالح القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، وقد تتناقض مع الأهداف المعلنة للطرفين. وفي أطار التنافس الامريكي مع روسيا في المنطقة، تسعى الولايات المتحدة الى تحقيق التعددية السياسية وترسيخ التحول الديمقراطي في المنطقة، وأدماج دول المنطقة في الهياكل الأقتصادية والعسكرية الغربية، وتحويل كامل دول المنطقة إلى حزام امني في مواجهة الخطر الروسي والصيني والأيراني، فضلا عن الاستفادة من ثروات المنطقة بكاملها, وتوظيفها لخدمة مشروع الهيمنة الامريكي ،وأدامة زخم القدرات التنافسية للولايات المتحدة مع القوى الصاعدة الأخرى، كالأتحاد الأوربي واليابان والصين والعمل على تحويل المنطقة – منطقة اسيا الوسطى والقوقاز– إلى منطقة نفوذ أمريكية، وهو مايبرر في الحقيقة الطرح الأمريكي الكامن وراء طرح مشروع توسيع حلف شمال الاطلسي، والأصرار على ضم دول المنطقة الى الحلف، على الرغم من عدم توافر شروط الأنضمام لعضوية الحلف لدى معظم بل ولجميع دول المنطقة.

ملخص أطروحة دكتوراه

قحطان حسين طاهر، الأمم المتحدة وإدارة النزاع العراقي– الكويتي للحقبة 1991– 2012، بإشراف أ.م.د. مثنى علي حسين

إن هدف حفظ السلم والأمن الدوليين هو من أهم الأهداف التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ، لا بل أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها في تحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ما هي إلا مبادئ مكملة لهدف حفظ السلم والأمن الدوليين. وهناك حقيقة مهمة هي أن سلوك المنظمة الدولية ما هو إلا انعكاس لأوضاع النظام الدولي، وهذه الحقيقة ما تزال تعبر عن منطق العلاقات الدولية التي تجعل الأمم المتحدة خاضعة لتأثيرات البيئة الدولية وما تنطوي عليه من عناصر التوافق والانسجام أو التناقض والتنافر بين مكوناتها أو هيمنة قوة معينة على مقدرات النظام الدولي.

لقد تجلّت الأفكار الآنفة الذكر في مساعي الأمم المتحدة والجهود التي بذلتها في مواجهة النزاع العراقي– الكويتي، الذي واجه المنظمة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة, وانتقال النظام الدولي إلى نظام قائم على القطبية الأحادية. وقد شكّل النزاع العراقيّ ـ الكويتيّ وما احتواه من ملفات وقضايا معقدة ، أول اختبار حقيقي للأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وقد واجهته المنظمة الدولية بآليات جمعت بين الوسائل التقليدية والوسائل المستحدثة ، ونظراً لتعدد قضايا النزاع واستمراره لمدة طويلة فقد انعكس ذلك على أداء الأمم المتحدة في تعاملها معه، الأمر الذي أشر حالات من النجاح ، وأخر من الفشل في حسم قضاياه المعقدة. لذا فإن أهمية البحث نابعة من محاولة وضع تقييم موضوعي وحيادي لدور الأمم المتحدة في النزاع العراقيّ ـ الكويتيّ، وتحديد آليات تعاملها مع هذا النزاع، وتشخيص حالات النجاح والفشل التي تزامنت مع النشاطات والجهود والأعمال المتعددة التي قامت بها هذه المنظمة تجاه هذا النزاع.

وتحاول هذه الدراسة أن تطرح إشكالية تستند إلى رؤى فكرية عن طبيعة أداء منظمة الأمم المتحدة في إدارة النزاع العراقي– الكويتي، ولا شك أن دور الأمم المتحدة في إدارة هذا النزاع قد ارتبط بجملة من المتغيرات التي حدثت في ملامح النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه المتغيرات على الآليات والوسائل التي اعتمدتها الأمم المتحدة في إدارتها

للنزاع بين العراق والكويت، الأمر الذي ينعكس على طبيعة وحجم وقوة أداء هذه المنظمة في معالجة قضايا النزاع العراقي- الكويتي.

ملخص أطروحـــة دكتوراه

محسن حساني ظاهر، السياسة الخارجية الروسية 2000 – 2012، بإشراف أ.م.د. سمير جسام راضي

شهدت السياسة الخارجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة في العام 1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي, عملية اعادة هيكلة, والتي اصبحت بمقتضاها اكثر واقعية, اذ اعتمدت تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تمتلكه من قوة وبمقدار ما حققته تلك التحركات و التوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية, وفي هذا الاطار سعت روسيا الاتحادية و لاتزال الى تصحيح الخلل في التوازن بينها وبين الولايات المتحدة للوصول الى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة الى حد ما ضمن نظام عالمي متعدد الاقطاب ينهي الاحتكار و التفرد الامريكي في ادارة الشان الدولي.

ان السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تنطلق من اسس واقعية براغماتية, وبما ينسجم مع مقتضيات مصالحها السياسية والاقتصادية, وبما يضمن امنها القومي, وهذا ما ينطبق على مواقفها من القضايا الدولية كافة, وقضايا منع الانتشار النووي تحديداً, فهي تتعامل مع تلك القضايا ليس من منطلق ما تخلفه تلك القضايا والازمات من اثار في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي, والذي من المفترض ان تدعمه بعدها واحدة من الدول الكبرى المؤسسة له وانما من منظور ما تشكله تلك القضايا من مكاسب خدمة لاهداف سياستها الخارجية.

ثانياً: النشاطات العلمية لفرع الفكر السياسي للعام الدراسي 2014 – 2015

اولا : الندوات :

عقد فرع الفكر السياسي ندوتة الفصلية الثانية والموسومة بـ(الغرب والقوى السياسية الصاعدة في العالم العربي بعد التغيير) التي ترأسها أ.م.د سعدي كريم سلمان يوم الاثنين بتاريخ 10/20 /2014 الساعة التاسعة والنصف صباحا. وحضر الندوة أساتذة فرع الفكر السياسي الذي قدم عدد منهم أوراقهم البحثية الواردة أدناه والتي استعرضت طبيعة القوى السياسية الصاعدة في البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية، وكذلك بيان الآفاق المستقبلية لهذه القوى السياسية في هذه الدول لاسيما ما يسمى بالاسلام السياسي ، وقد أسهم الأساتذة في المداخلات والمناقشات حول هذا الموضوع.

الاوراق البحثية المقدمة في الندوة :

1- أ.م.د تغريد حنون علي :

(الرؤية الامريكية والقوى السياسية العربية الصاعدة بعد التغيير).

2- أ.م.د سناء كاظم كاطع :

(غياب البعد الاستراتيجي للقوى السياسية الاسلامية العربية بعد التغيير).

3- أ.م.د عبير سهام مهدي :

(ابعاد التحول في الموقف الامريكي حيال الحركات الاسلامية بعد الربيع العربي) .

4- م.د منى حمدي حكمت:

(كيفية تعاطي الفكر الامريكي مع الثورات العربية وعلاقته مع قوى الاسلام السياسي).

5- م.د طارق عبد الحافظ عدنان .

(الاسلام السياسي ودوره المستقبلي ما بعد الثورات العربية المعاصرة) .

6- م. صبا فاروق خضر .

(قوى الغرب وتعاملها مع قوى الربيع العربي).

7- م.م احمد عبد الكريم عبد الوهاب :

(الغرب وصياغة وعي جديد لقوى المنطقة العربية).

8- م.م عالية عبد الامير عبد المجيد :

(موقف الولايات المتحدة الامريكية من الربيع العربي).

9- م.م ابتهال زيد علي :

(القوى السياسية الصاعدة في العالم العربي بعد التغيير) .

10- م.م نزار محمد جودة :

(الهوية الوطنية العراقية : قراءة في توجهات الاحزاب الاسلامية العراقية).

توصيات الندوة :

وقد خرجت الندوة بعدد من التوصيات من اهمها :

1- ان القوى السياسية العربية سواء قبل او بعد التغيير هي قوى متعددة ذات توجهات مختلفة فمنها الاسلامية ومنها العلمانية ، الا ان حضور القوى التي تحمل التوجهات الاسلامية (الاسلام السياسي) اكثر فاعلية من غيرها.

2- على القوى السياسية الاسلامية الصاعدة بعد التغيير السياسي التي شهدته بعض البلدان العربية ان تؤمن بضرورة الاندماج بالواقع الجديد ومعرفة مطالب الشعوب العربية ودراستها دراسة دقيقية ، وضرورة استثمار فرصة " ثورات الربيع العربي"، مما قد يجعله مقبولاً سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا و على المستوى الوطني المحلي والإقليمي والدولي.

3- ضرورة صياغة رؤية فكرية واستراتيجية وخطاب سياسي يواكب التغيرات التي تمر بها الدول العربية وتساهم في تقليل التوترات ذات البعد الاثني او الطائفي او الديني من جراء التباين في القناعات والمواقف تجاه التطورات والتحولات التي تشهدها الدول العربية .

ثانياً : المناقشات:

في إطار النشاطات العلمية لفرع الفكر السياسي جرت مناقشة عدد من الرسائل والاطاريح تناولت قضايا سياسية متنوعة تخص فرع الفكر السياسي منها :

أ- الرسائل :

1. رسالة طالب الماجستير (مصطفى ظاهر صالح) الموسومة بـ(الدولة العراقية في فكر القوى والاحزاب السياسية الكردية– رؤية مستقبلية) بأشراف (ا.م.د سناء كاظم كاطع) بتاريخ2014/5/14 .
2. رسالة طالب الماجستير (محمد فرحان مذكور) والموسومة بـ(روجية غارودي: دراسة في فكره السياسي) بأشراف (أم.د سناء كاظم كاطع) بتاريخ 2014/5/26 .
3. رسالة طالب الماجستير (عمر حمدان جبوري) والموسومة بـ(الطروحات الفكرية الدولة والحداثة عند عبد الاله بلقزيز)بأشراف (أ.م.د حميد فاضل) بتاريخ2014/10/19.
4. رسالة طالبة الماجستير (الاء محمد عبد الخالق) والموسومة بـ(الدولة الفلسطينية في الفكر الاسرائيلي)بأشراف (أ.م.د. حميد فاضل حسن) بتاريخ 10/20 /2014 .
5. رسالة طالبة الماجستير (دلال حميد عطية) والموسومة بـ(المراجعات الفكرية للحركات الاسلامية المعاصرة)بأشراف (أ.م.د. بتول حسين علوان) بتاريخ 2014/11/13 .

ب- الأطاريح :

1- اطروحة طالب الدكتوراة (محمد ابراهيم فلفل) الموسومة بـ(نظرية ولاية الامة في الفكر السياسي الاسلامي الشيعي المعاصر) بأشراف (أ.م.د امل هندي كاطع) بتاريخ 2014/6/23.

2- اطروحة طالب الدكتوراة (محمد هاشم رحمة) والموسومة بـ(البعد السياسي للاستشراق في فكر ادورد سعيد) بأشراف (أ.م.د سناء كاظم كاطع) بتاريخ 2014/6/25.

3- اطروحة طالب الدكتوراة (عبد السلام شهيد عجمي) والموسومة بـ(مستقبل الدولة في الفكر السياسي الغربي) بأشراف (أ.م.د تغريد حنون علي) بتاريخ 2014/9/16.

4- اطروحة طالب الدكتوراة (حسن عوده ابو الهيل) والموسومة بـ(اسس الطبقة الوسطى في العراق) بأشراف (أ.م.د تغريد حنون علي) بتاريخ2014/9/21.

5- اطروحة طالب الدكتوراة (اسعد عبد الوهاب عبد الكريم) والموسومة بـ(الفكر السياسي عند نعوم تشومسكي) بأشراف (أ.د غانم محمد صالح) بتاريخ 2014/10/16 .

6- اطروحة طالب الدكتوراة (علي عبد العزيز ميرزه) والموسومة بـ(الديمقراطية والامن القومي –دراسة نظرية تحليلية) بأشراف (ا.د رياض عزيز هادي) بتاريخ 2014/11/11 .

ملخص رسالة ماجستير

ناقش طالب الماجستير مصطفى ظاهر صالح رسالته الموسومة (الدولة العراقية في فكر القوى والاحزاب السياسية الكردية – رؤية مستقبلية) بأشراف أ.م.د سناء كاظم كاطع بتاريخ 2014/5/14 .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أن رؤية القوى والأحزاب السياسية الكُردية لمستقبل الدولة العراقية، تعد من أهم القضايا ذات العلاقة بالواقع السياسي العراقي المعاصر واستقراره، لاسيما وأن هذه الاحزاب لعبت دوراً مهما وكبيراً في كثير من الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة السياسية العراقية، وعلى هذا الأساس توزعت هيكلية الدراسة على ثلاثة فصول, فضلاً عن المقدمة، والخاتمة والاستنتاجات، تناول الفصل الأول العلاقة بين الأكراد والدولة العراقية عن طريق مبحثين رئيسين، عالج المبحث الأول: موضوع الأكراد – دراسة في الأصل والموطن، مسلطاً الضوء على الإطار العام للمجموعة الكُردية عبر التركيز على هوية الأكراد من ناحية الأصل واللغة والدين والتاريخ فضلاً عن التطرق إلى تعدادهم السكاني وتوزيعهم الجغرافي، في حين تطرق المبحث الثاني: إلى التطلعات القومية الكُردية في ظل قيام الدولة العراقية مع التركيز على أبرز توجهات الحكومات العراقية المتعاقبة حيال القضية الكُردية في العهدين الملكي والجمهوري. وأختص الفصل الثاني بدراسة المنطلقات الفكرية للقوى والأحزاب السياسية الكُردية من خلال تقسيمه إلى مبحثين، يسلط المبحث الأول الضوء على

نشأت وتطور القوى والأحزاب السياسية الكُردية ذات التوجهات العلمانية مع التركيز على أبرز المنطلقات الفكرية لتلك القوى والاحزاب، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة نشأت وتطور القوى والأحزاب السياسية الكُردية ذات التوجهات الإسلامية مسلطاً الضوء على أبرز المنطلقات الفكرية التي تستند عليها تلك القوى. ودرس الفصل الثالث الرؤى المستقبلية للدولة العراقية من وجهة نظر القوى والأحزاب السياسية الكُردية من خلال تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول القوى والأحزاب السياسية الكُردية وخيار الدولة الفيدرالي مسلطاً الضوء على مفهوم الفيدرالية ومراحل تطبيقها كنظام سياسي في العراق مع التركيز على رؤية القوى والأحزاب السياسية الكُردية لذلك الخيار كنموذج لتحقيق تقرير المصير للشعب الكُردي في إطار الدولة العراقية، في حين عالج المبحث الثاني امكانية اللجوء للإنفصال كخيار آخر للقوى والأحزاب السياسية الكُردية، مع توضيح أبرز المعوقات التي تقف عائقاً أمام تبني هذا الخيار.

ملخص رسالة ماجستير

ناقش طالب الماجستير محمد فرحان مذكور رسالته الموسومة (روجيه غارودي: دراسة في فكره السياسي) بأشراف أ.م.د سناء كاظم كاطع بتاريخ 2014/5/26 .

يُعد روجيه غارودي احد ابرز مفكري القرن العشرين وشاهد على عصره، إذ وُلد قُبيل الحرب العالمية الأولى وعايش طوال حياته أحداث مفصلية هامة، مثل ثورة أكتوبر، وظهور الاتحاد السوفيتي، وانفجار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، ووصول هتلر للسلطة، والمشاركة في الحرب العالمية الثانية، وتعرض للسجون والمعتقلات، والدخول في الحياة البرلمانية الفرنسية، كما عاصر بداية، ونهاية الحرب الباردة، ورأى انهيار الاتحاد السوفيتي .

لقد شكلت مصادر عديدة فكر روجيه غارودي فمن الحياة السياسية الفرنسية المعاصرة والحياة الاجتماعية والاقتصادية الفرنسية؛ فضلاً عن الحياة الفكرية الفرنسية المعاصرة إلى تجربته النضالية والسياسية، ومن اطلاعه الواسع على ثقافات وحضارات العالم المختلفة، إلى سفراته وجولاته المتعددة، كل هذا أسهم بتشكيل الفكر السياسي لغارودي.

شهدت حياة غارودي جملة من التنقلات الفكرية والدينية المتعددة، فمن اعتناقه للمسيحية البروتستانتية إلى إيمانه بالماركسية، وإنتمائه للحزب الشيوعي ليغدو أحد أبرز قادته

ومنظريه، لتشهد من ثَّم حياته مرحلة مراجعة الماركسية التي أمن بها، ليكمل ما قد بدأه قبل سنين خلت بالدعوة إلى الحوار، ولتكون هذه المرة أَشمل، وأَوسع إنطلاقاً من ضرورة قيام حوار بين الحضارات، إلى أن حط رحاله في الثلث الأخير من حياته في الإسلام الذي آمن به عن قناعة تامة؛ لأنهُ أجاب عن أسئلة حياته الكبرى المتمثلة في وحدة الإيمان وبالبحث عن الغايات، بحسب وجهة نظر روجيه غارودي.

يرى روجيه غارودي إن الاصولية ترفض التكيف مع الظروف الجديدة للحياة، وكذلك تعتقد انها تمتلك وحدها الحقيقة المطلقة للدين والفكر، ولذا فأن لها الحق بفرض تلك الحقيقة على الجميع ولو بالإكراه والقوة، ومن هنا فإن الأصوليات بأجمعها شرقية كانت أم غربية تُشكل الخطر الأكبر الذي يهدد فرص التعايش بين البشر، بل إنها تحبس كل المجتمعات البشرية في مذاهب متعصبة منغلقة على نفسها ومتجهة بها نحو الصِدَام.

ملخص رسالة ماجستير

ناقش طالب الماجستير عمر حمدان جبوري رسالته الموسومة (الطروحات الفكرية الدولة والحداثة عند عبد الاله بلقزيز) بأشراف أ.م.د حميد فاضل حسن بتاريخ 2014/10/19.

يتطلب قيام الحداثة العربية قيام الدولة الوطنية، وقيام الدولة الوطنية العربية يعني قيام حداثة عربية ؛ فالحداثة حداثة دولة ومجتمع مدني حديث؛ ومن غير الدولة الوطنية لا مكان للحديث عن قيام الحداثة في الدولة العربية ؛ كما ان الاهتمام بالدولة الوطنية وجعلها أساس قيام الحداثة يعود إلى أسباب منها: إن مسألة الدولة كانت مسألة رئيسة في وعي مفكريّ الحداثة العرب المعاصرين؛ وأن صدى فكرة الحداثة في الوعي العربي لم يبدأ إلاّ من طريق الاهتمام بمسألة الدولة الوطنية، فضلاً عن أنه لا سبيل إلى التفكير في الحرية والديمقراطية والمواطنة والحداثة؛ من غير التفكير في الدولة الوطنية الحديثة؛ ولا سبيل إلى الحديث في الدستور والعلمانية والمجتمع المدني إلاّ باقترانها وجوداً أو غياباً بالدولة الوطنية الحديثة. وان من الصعب تصنيف شخصية كشخصية عبد الإله بلقزيز ضمن نسق فكري واحد، وجعله أسيراً لهذا النسق، إذ إن عبد الإله بلقزيز متعدد الاهتمامات في المجالات الإنسانية كافة ، وقد نشأ عبد الإله بلقزيز في بيئة قومية يسارية عربية، إذ كان احد رموز حركة 23 مارس اليسارية

القومية في المغرب، إذ نشأ في بيئة طغت عليها سيطرة الحركة الوطنية المغربية، ونجد تأثير هذه الحركة واضحاً في عبدالإله بلقزيز في صياغة أفكاره بصورة عامة؛ وفي الاهتمام بالقضية الفلسطينية بشكل خاص.

إن مصادر فكر عبد الإله بلقزيز يمكن إعادتها إلى منبعين رئيسين أوّلهما الفكر السياسي العربي ، إذ تأثر بمشيل عفلق وبأطروحاته القومية، وكذلك تأثر بأستاذه المفكر المغربي محمد عابد الجابري وبقدوته الأستاذ عبدالله العروي، إذ سار على خطاهما، وتأثر بمواقفهما واجتمع معهما في الاهتمام بالقضايا الإشكالية في الفكر العربي التي أثاراها من قبل، ويمكن ملاحظة تأثيرهما من خلال صياغة أفكاره ومن خلال الاستشهاد الكثير بهما في مؤلفاته ومقالاته ، أما المنبع الثاني فهو الفكر السياسي الغربي، إذ اطلع عبد الإله بلقزيز على أطروحات كارل ماركس وانطونيو غرامشي ونيكولاس بولانتزاس وتأثر كثيراً بأطروحاتهم الفكرية ، وكان لهذه الأطروحات أثرٌ كبيرٌ في صقل أفكاره فيما بعد ، وعليه فأن الأصول الفكرية لعبد الإله بلقزيز خليط من هذه المصادر الفكرية العربية والغربية.

ملخص رسالة ماجستير

ناقشت طالبة الماجستير الاء محمد عبد الخالق رسالتها الموسومة (الدولة الفلسطينية في الفكر الاسرائيلي) بأشراف أ.م.د حميد فاضل حسن بتاريخ 2014/10/20 .

يعد موضوع الدولة الفلسطينية من المواضيع المهمة والحيوية والمثيرة للجدل في الشرق الأوسط. وجاءت هذه الرسالة لتتناول هذا الموضوع منطلقة من رؤى وتصورات الفكر الإسرائيلي لموضوعة الدولة الفلسطينية عبر مراحل الصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته التاريخية. الأمر الذي اقتضى تقسيم الرسالة إلى أربعة فصول. تناول الفصل الأول الذي جاء بعنوان (في تعريف الدولة وظهور فكرة الدولة الفلسطينية), في مبحثه الأول الإطار النظري للدولة من خلال تعريف الدولة وذكر عناصرها والنظريات المنشئة لها فضلاً عن وظائفها. أما المبحث الثاني فتناول المراحل التاريخية لظهور فكرة الدولة الفلسطينية، والتي يمكن حصرها بنهاية الاحتلال العثماني ووقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ومن ثم الانتداب البريطاني, حيث شهدت هذه المرحلة ظهور الحركة الوطنية التي سعت لإقامة دولة عربية في فلسطين، واصطدامها مع

المشروع الصهيوني الأمر الذي اضطر سلطات الانتداب إلى طرح مشروع تقسيم للبلاد, يتضمن حل الدولتين، والذي تبنته الأمم المتحدة عام 1947.

وكما رفض العرب حل الدولتين, فإن اليهود أيضاً كانت لهم رؤى بهذا الصدد. ليقدموا جملة مبررات أو مسوغات لرفض دولة أخرى "غير يهودية" في فلسطين, وهذا ما جاء به الفصل الثاني الذي حمل عنوان (الفكر الإسرائيلي ومسوغات رفض الدولة الفلسطينية), والذي قسم على ثلاثة مباحث. تضمن الأول المسوغات التاريخية- الدينية والتي ترتكز على تاريخية الأرض. أما المبحث الثاني فحمل عنوان (المسوغات السياسية -القانونية) التي ارتكزت على رفض فرض سيادة "غير يهودية" على فلسطين. أما المبحث الثالث فجاء بعنوان المسوغات الأمنية- الاقتصادية التي ترى إن إقامة دولة فلسطينية يشكل تهديداً للكيان الإسرائيلي، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية التي يراد إقامة دولة فلسطينية فيها.

وحمل الفصل الثالث عنوان الفكر الإسرائيلي وقبول الكيانية الفلسطينية, وجاء فيمبحثين. حمل الأول عنوان الخيار الأردني وينطوي على حل القضية الفلسطينية عبر الأردن لكونه الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية. إما الخيار الفلسطيني والذي كان عنوان المبحث الثاني, فكان يتضمن إشراك الفلسطينيين في الحل دون اللجوء للأردن.

أما الفصل الرابع فحمل عنوان الفكر الإسرائيلي وقبول فكرة الدولة الفلسطينية, وانقسم إلى مبحثين. حمل الأول عنوان الفكر الإسرائيلي والمسار نحو حل الدولتين والذي يتضمن الأحداث الدولية التي عطفت بالقضية الفلسطينية نحو مسار جديد. بدءً بمؤتمر مدريد وأوسلو التي دفعت الفكر الإسرائيلي إلى الإقرار بدولة فلسطينية وانتهاءً بقمة كامب ديفيد الثانية عام 2000. أما المبحث الثاني وعنوانه واقع ومستقبل الدولة الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي، فيبتدئ من عودة اليمين إلى السلطة عام 2001 والشروع بخارطة الطريق وانتهاءً بوثيقة الإطار الإستراتيجي التي قدمت عام 2013, ومن ثم الاستشراف المستقبلي للفكر الإسرائيلي لشكل تلك الدولة واختصاصاتها. فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي توصلت إلى استنتاجات مفادها إن الفكر الإسرائيلي أقر بحتمية قيام دولة فلسطينية مستقلة مستقبلاً ولكن دون سيادة كاملة، سيما في المجال الأمني.

ملخص رسالة ماجستير

ناقشت طالبة الماجستير دلال حميد عطية رسالتها الموسومة (المراجعات الفكرية للحركات الاسلامية المعاصرة) باشراف أ.م.د بتول حسين علون بتاريخ 2014/11/13 .

كانت دوافع واسباب المراجعات الفكرية للحركات الاسلامية المعاصرة متعددة منها ما كان ذاتيا يتمثل برغبة قادة الحركات بالاعتراف بالخطا وطلب السماح والاعتذار، يساعدهم في ذلك فترة مكوثهم في السجن واطلاعهم على كتب ومصادر لم يطلعوا عليها من قبل ، اضافة الى اسباب اخرى منها رغبتهم بانتهاء فترة السجن والخروج منه لمزاولة حياتهم من جديد بعيدا عن الصدام مع الحكومة ، وقناعتهم الشرعية بعرقة اراقة الدماء وبعدمجدوى مسلسل العنف المتكرر من دون تحقيق هدفهم وهو اقمة الدولة الاسلامية بالاضافة الى الاسباب الذاتية يذكر الباحثين والمهتمين بهذا الشان اسبابا اخرى المراجعات اهمها الضغط المستمر من اجهزة الامن على قادة الحركات الاسلامية في السجون لاعلان المراجعات. ان من اهداف المراجعات هو تصحيح الاجتهادات التي فسرت خطا ودون فهم من قبل الكثير من تلك الحركات الذين ليسوا اهلا للاجتهاد بل قد وضعوا انفسهم بمكان ليسوا اهل لها وراح نتيجة اجتهاداتهم الخاطئة مئات بل الاف من الضحايا ، فقد راى قادة المراجعة ان من الضروري تصحيح تلك الاجتهادات لان بقائها سيجلب المفاسد للاسلام والمسلمين ، كما رغب قادة واعضاء الحركات الاسلامية بالانصراف للعمل الدعوي بعد المراجعات وترك السياسية .

تعرضت عملية المراجعات الى رفض قاطع من قبل عدد من قادة واعضاء الحركات الاسلامية ، اذ عدوها ضعف وجبن من قبل قادة المراجعة وانعا تعاون مع اجهزة الامن بل هي من صنع اجهزة الامن ، وهذا ما دفع الرافضين الى الانضمام الى تنظيم القاعدة في افغانستان ، بالمقابل كان هناك فريق مؤيد ومساند لها من قبل قادة واعضاء اخرين في

الحركات الاسلامية ايدها وباركها وراى انها السبيل القويم وانه لا جدوى من العنف والعنف المضاد لان الضحية هم ابناء الاسلام .

ان عملية المراجعات برؤية مغايرة للحاكمية عما كانت عليه الحركات الاسلامية العنفية قبل المراجعات ، فقد اكد قادة المراجعات على ان الخروج على الحكام وتكفيرهم كان سببا في تقليص الاسلام ، فقتال الجماعات الاسلامية للحكومات من اعظم الاسباب لتدخل الدول الكبرى في شؤون المسلمين ، وبعد ان كان الحكام طواغيت ومن يساندهم كفار ومرتدين اصبحت الحركات الاسلامية ترى ان اغلب الذين خرجوا على الحكام قديما وحديثا لم يجنوا الا القتل او السجن او التشريد ، وقد دعى قادة المراجعة الى المشاركة السياسية واحترام التعددية سواء في الراي ام في السياسة واصبح العمل الحزبي لدى قادة المراجعات لونا من الوان الاصلاح يفرضه الواقع ولايعارضه الشرع ويهدف الى اصلاح الراي والرعية معا لاقامة الحكم الراشد الذي يحقق العدالة .

إن قادة المراجعات أكدوا على ان الاسلام دين الوسطية وأن قضية تكفير المسلمين قد اصبحت ظاهرة وقع فيها نفر من الشباب بجهل او هوى وانه اضحى لزاما عليهم ان يفهموا او يعرفوا خطورة هذه الظاهرة لانها من مظاهر الغلو ، كما حدد قادة المراجعات المفاسد المترتبة على التكفير وهي مفاسد عظيمة تؤدي بصاحبها الى الوقوع تحت الوعيد الشديد الذي جعله الشرع لمن نسب مسلما الى الكفر وان تكفير المسلم امرا خطيرا يترتب عليه حل دمه وماله والتفريق بينه وبين زوجته وقطع ما بينه وبين المسلمين .

ملخص اطروحة دكتوراه

ناقش طالب الدكتوراه محمد ابراهيم فلفل اطروحته الموسومة (نظرية ولاية الامة في الفكر السياسي الاسلامي الشيعي المعاصر) باشراف أ.م.د امل هندي كاطع بتاريخ 2014/6/23 .

انطوت دراسة (نظرية ولاية الأمة)، على أربعة فصول، بحثت في أدبيات الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المعاصر، وقد آلت هذه النظرية إلى وجهة مغايرة عن النظريات السياسية الإسلامية الشيعية المعاصرة جزئياً أو كلياً، في محاولة الإجابة على أغتراب الفكر السياسي الشيعي، وافتقاد السلطة لمشروعيتها، من خلال صوغ البديل النظري الذي يعيد بناء

السلطة الشرعية، وتقويم الاختلال الفكري الذي تسبّبت به السلطة الغصبية، وتعويض الفراغ المستديم الذي نشأ بعد انتهاء الغيبة الصغرى للأمام المهدي (عليه السلام). وتميزت هذه النظرية، بأنها جمعت بين مصدرين أساسيين للتشريع، وهما: المصدر الإلهي، والإنساني، ولهذا يمكن القول بصحة الفرضية التي أنطلقت منها دراستنا، وهي بأن إشكالية النظرية تتفرع منها إشكاليات عديدة، لازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، والتي أدت إلى انقسام الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المعاصر، إلى نظريات متعددة في معالجة لتلك الإشكاليات والتي تراوحت بين القبول والرفض للنظرية، ولهذا فهي استدعت مقاربات ومعالجات متباينة للنظرية وذلك يتضح من جملة الاستنتاجات المهمة التي توصلت إليها الدراسة:

تعدّ عملية اختيار الحاكم السياسي من المعالم الرئيسة عند (نظرية ولاية الأمة) لأن هناك جملة من المواصفات، على الأمة أن تراعيها في شخص الحاكم، وعلى الحاكم أن يكون عالماً بالشريعة الإسلامية، ولكن هذه النظرية لاتلزم الأمة بأن يكون الحاكم فقيهاً، فهو قد يكون فقيهاً، وقد لايكون، وإذا أختارت الأمة فقيهاً، فعلى الأمة ان تدعو الفقيه أن لا يتعامل معها بصفته فقيه، لأنها اختارته بصفة نائب أو وكيل عن الأمة وليس عن الإمام المعصوم (عليه السلام).

إن قيادة الحكم هي أهم موقع في الأمة وأخطره، لذا يجب أن تكون في غاية النزاهة والإخلاص والفناء في الشريعة ومصالحها، ومن هنا لم تعدّ صفة العدالة كمالية ثانوية، بل هي صفة أساسية أشد ما تكون عليه الأطروحة الإسلامية حرصاً عليها. أضف إلى ذلك، فأن صفة الكفاءة أيضا تعدّ صفة أساسية وضرورية وملازمة للحاكم في (نظرية ولاية الأمة)، فهو العادل الخبير بشؤون الأمة السياسية والمتصدي للدفاع عنها، وعن عقيدتها، والأقوى في إدارة أمورها.

ملخص اطروحة دكتوراه

ناقش طالب الدكتوراه عبد السلام شهيد عجمي اطروحته الموسومة (مستقبل الدولة في الفكر السياسي الغربي) باشراف أ.م.د تغريد حنون علي بتاريخ 2014/9/16 .

ان نتاجات الفكر السياسي الغربي التي سلطت الضوء على استشراف مستقبل الدولة ومآلاتها التطورية ، لم تقتصر على النظريات الليبرالية والماركسية فحسب ، بل تعدت ذلك نحو تقديم أطروحتين اخريتين ، الأطروحة الاولى ، سلطت الضوء على استشراف مستقبل الدولة القومية من خلال دعوتها لإقامة حكومة عالمية واحدة يخضع لها جميع من في الأرض من دول وأفراد وجماعات ،اما الأطروحة الثانية والتي قدمتها الاصولية المسيحية ، فسلطت الضوء على مستقبل الدولة الوضعية ومصيرها من خلال ماطرحته من افكار وتصورات تتعلق بنهاية العالم والمجيء الثاني للمسيح المنتظر ((ع)) .

ان فكرة الحكومة العالمية – والتي تقوم على فرضية ان القوة السياسية بنظامها الحالي في الدولة المستقلة ذات السيادة ، يمكن تحويلها عن طريق مواثيق أو معاهدات يتفق عليها الى حلف عالمي عام قوامه هذهِ الدولة المستقلة – ليست بالفكرة الجديدة او المعاصرة ، بقدر ما إنها فكرة قديمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ ، فقد سجلت هذهِ الفكرة حضوراً ملحوظاً في النتاجات الفكرية السياسية القديمة لاسيما نتاجات الفكر السياسي الرواقي ، وكذلك كان لها حضوراً مماثل في النتاجات الفكرية الوسيطة والحديثة .

تبلورت فكرة الحكومة العالمية في الفترة المعاصرة ، في عدة اطروحات ابتداءً من الاطروحات الداعية للفدرالية العالمية ، ومروراً بمشروع مجلس العموم البريطاني حول تحويل هيئة الامم المتحدة الى حكومة عالمية ، واطروحة روبرت هتشنز حـول المجتمع الكامل ودعوة كل مـن برتراند راسل ويورغن هابـرماس لإقامة نظام عالمي يتجاوز الأطرالقومية الضيقة ، وانتهاءً بالاطروحات الإستشرافية لظاهرة العولمة ومآلاتها التطورية . وقد رأت جميع هذهِ الأطروحات انه لا مجال لتجاوز واستيعاب تناقضات الدول القومية الا بقيام حكومة عالمية تأخذ على عاتقها تحقيق السلم والأمن الدوليين ، وتطبيق المبادئ التي تنشدها الإنسانية جمعاء والمتمثلة بالاخاء والعدالة والمساواة . وبالتالي تؤكد هذهِ الاطروحات على ضرورة ان تتنازل الدول القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي ، اذ يعاد في الوقت الحاضر طرح فكرة الحكومة العالمية ، ليست باعتبارها ترفاً فكرياً ، ولكن باعتبارها بديلاً لابد منه لتجاوز المشكلات والتعقيدات التي تواجهها الدول القومية كنتيجة لتناقضاتها وتقاطعاتها المصلحية وصراعها مع بعضها بعضاً .

وهكذا ، فان الدعوات تنصب في الوقت الحاضر ، على ضرورة تجاوز الأطر القومية الضيقة ، وضرورة اقامة وحدات سياسية كبيرة او عالمية دون اعطاء اهيمة لكيانات الدول ، وذلك بغية إيجاد أطر سياسية اكثر فاعلية من إطار الدول القومية .

ملخص اطروحة دكتوراه

ناقش طالب الدكتوراه حسن عودة ابو الهيل اطروحته الموسومة (اسس الطبقة الوسطى في العراق) باشراف أ.م.د تغريد حنون علي بتاريخ 2014/9/21 .

يعد مفهوم الطبقة الوسطى من المفاهيم السياسية والاجتماعية المهمة التي تناولها الفلاسفة قديما وحديثا ، ذلك ان هذه الطبقة تمثل مجموعة من السكان في نظام طبقي في المجتمع ، وتقع بين الطبقتين العليا والدنيا وتتمتع بقسط مناسب من الدخل والتعليم وتظم قطاعات عمودية من الموظفين والمثقفين وذوي المهن وتتميز بتحمل المسؤولية والعمل الجاد. ومفهوم الطبقة الوسطى هو مفهوم اجتماعي – اقتصادي – سياسي – ثقافي يطلب منه تحقق في أي مجتمع توازنا سياسيا وتقدما اقتصاديا وانفتاحا ثقافيا، فالطبقة الوسطى هي صمام امان المجتمع وضمان توازنه. والطبقة الوسطى ممثلة ببعض فئاتها من المثقفين والكتاب والإعلاميين والمعلقين السياسين والصحافين، تشغل مكانا واسعا من الحيز العام بشتى نشاطاته، وبالتالي فان مصلحة الطبقة الوسطى ليست سوى مصلحة المجتمع ككل، ذلك انها الطبقة التي تولد توازنا في ميزان القوى الطبقي في المجتمع وبشكل خاص اذا كان المجتمع متنوع في تكوينه الاجتماعي طائفيا وقوميا واثنيا .

من هنا تاتي اهمية بحثنا في اسس قيام الطبقة الوسطى في العراق فقد تناولنا في الفصل الاول بحث المكونات الاجتماعية وطبيعة توزيعها دينياً ومكانياً فضلا عن التقسيم الطبقي للطبقات الاجتماعية في العهد الملكي ، لكن طبيعة هذه الكتابة قادتنا للبحث عن اسس والبدايات والعوامل التي اسهمت في قيام هذه الطبقة في العهد العثماني اذ لايمكن بضيق الكلام ان يكون نشوء هذه الطبقة محددا ببدايات العهد الملكي، لكن يمكن القول بأن الحياة السياسية والاجتماعية للجماعات المختلفة ، موزعة توزيعا ضعيفا في الولايات العثمانية فكانت تلك المدن تقع ضمن محيط جيو – سياسي يختلف فيما بينها .

لكن كانت هناك عوامل ساعدت في قيام هذه الطبقات واجمالا كان للتغلغل الاجنبي الانكليزي، وافتتاح قناة السويس في عام 1869 مما قلل من مسافات النقل وبالتالي خفض من تكاليف النقل للموائئ في منطقة الخليج الغنية بالنفط والتي مثلت اهتمام القوى العظمى (اقتصاديا) فضلاً عن كونها منطقة مواصلات مهمة لنقل الجيوش وهذا يعني الاحتكاك مع بنية مجتمع يمكن ان يوصف بأحسن الاحوال – بقبل صناعي- وبالتالي مثلت هذه العملية صعودا لفئات من الوكلاء والوسطاء ، اذ ان عملية التبادل السلعي لم تكن لتحصل لولا وجود هؤلاء الوسطاء، وهذا يعني ان العملية تصب في اتجاهين .

الاول – ان الناتج المحلي اصبح خاضعا لطبيعة السوق العالمية .

الثاني – دخول البضائع والاذواق والثقافات على بنية هذا المجتمع . لذا يمكن القول ان يكون الاساس الاول نمو واتساع التعليم الذي بدأ في العقدين الاول والثاني في العهد الملكي أي في الثلاثينيات والحقبة (1939- 1958) بشكل اخص : نجد ان بغداد نابضة بنشاط ، اذ تنامى الطبقة الوسطى فكان هذا الجيل الذي بدأ في الثلاثينيات يقف على اقدامه في الخمسينات ويتقاطع مع الجيل القديم من (الاقطاع) وبشكل موات مع (الاغوات) و (البكوات) .

وبحلول عقد الخمسينات كان هناك جيل جديد يتقاطع مع الجيل القديم وكان الجيش هو القوة المهمة على الساحة والقيام بانقلاب تموز 1958 ومع ان مجموعة قليلة من ضباط الجيش هي التي نفذت الانقلاب الا انه يمثل نضال جيل باكمله وذلك لحصول القطيعة بين الجيل الجديد المتطلع لحياة افضل والجيل القديم الذي لم يفسح المجال امام الجيل الجديد للنفاذ للحياة السياسية ، ومن ثم حصل تبدل في مواقع الطبقات الاجتماعية (الاقطاع والملاك) والقيام باصلاحات كانت بحد ذاتها تمثل مطالب للطبقة الوسطى .

ولكن هذه الطبقة ليست متجانسة اذ نقلت خلافاتها بشكل واضح بعد العام 1958 وبشكل عنيف وقد يعزى السبب في ذلك للاختلاف الايديولوجي للفئات الوسطى . مثال ذلك التناقض بين الحزب الشيوعي والأحزاب ذات التوجهات القومية، وبالتالي كانت السمة المميزة للأنظمة الشمولية الانقلابات المسلحة ولكون ضباط الجيش لم يتعلموا في

كلياتهم ومعاهدهم ولا حتى في حياتهم العملية مباديئ التداول السلمي للسلطة فقد نقلوا ذلك الى سدة الحكم .

فكانت هذه الحقبة من (1958- 2003) وهي حقبة مهمة وطويلة من الواقع السياسي العراقي (حقبة انظمة شمولية) ، لكن مايهمنا في هذا الموضوع هو وضع الطبقة الوسطى .

اذ عملت هذه الانظمة على التوجيه العام للاقتصاد والسياسة وحتى الجانب الثقافي اصبح باتجاه ثقافة النظم (وهذا يشمل الوسائل العلمية والتعليمية والصحافة والاعلام) ، وهذا يمثل عامل ضعف للطبقة الوسطى وحتى الملاحقات اخذت تتم على اساس ايديولوجي او حزبي وبالتالي دفع العديد من الكفاءات الوطنية للبحث عن العمل في دول مثل السعودية والكويت وليبيا وهنا يمكن القول بأنه في عقدي الستينات والسبعينات كانت اصول الطبقة الوسطى من الوظائف الحكومية نسبة عالية ، وفي احصائية لها مدلولاتها لتضاعف سكان المدن بين الاعوام (1957- 1975) بنسب 39.7% في العام 1957 و 51.2% في العام 1965 و63.00% في العام 1975 منهم (2.6) مليون في العاصمة بغداد وحدها .

لكن هذه المكتسبات المتحققة في عقد السبعينات تلاشت في عقد الثمانينات اذ سنوات عديدة من القتال والازمات الداخلية والاقليمية التي طالت جميع فئات المجتمع وطبقاته وقواه العاملة وبعدها لتأتي عقد التسعينات حيث غزو الكويت ومن ثم العقوبات الاقتصادية والعلمية والتضخم النقدي الذي مثل له انعكاسات طويلة الامد في اضعاف الطبقة الوسطى حيث اضعافها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

وبعد 9/نيسان/2003 الذي مثل احتلال العراق ونهاية النظام السابق فقد استهدفت الكفاءات الوطنية من اساتذة واطباء ومحامون وقضاة ومن ذوي اختصاصات مختلفة حيث تفشي العنف في المجتمع وتهديد مكوناته الاجتماعية وتصاعدت الهويات الطائفة والفئوية على حساب الهوية الوطنية الجامعة .

لذا والحالة هذه وفي محور دور الطبقة الوسطى من مرحلة التحول الديمقراطي نعتقد ان تمكينها اقتصاديا يدفعها باتجاه البحث عن تحقيق مكانتها الاجتماعية ، فضلا عن

انتظامها في احزاب تمثل قيم (الوسطية) و (الاعتدال) وتؤمن بمبدأ(التداول السلمي للسلطة) من شأنها ان تحافظ على النسيج الاجتماعي في العراق .

ملخص اطروحة دكتوراه

ناقش طالب الدكتوراه اسعد عبد الوهاب عبد الكريم اطروحته الموسومة (الفكر السياسي عند نعوم تشومسكي) باشراف د غانم محمد صالح بتاريخ 2014/10/16 .

نعوم تشومسكي، الشخصية الفكرية البارزة في العالم ،المحلل السياسي الاكثر عمقاً، الناقد البارز لسياسة الحروب الامريكية على العالم، الباحث عن الوسائل التي دمرت بها الولايات المتحدة الامريكية مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان، عبر مساندتها للعديد من انظمة الحكم الفاسدة في العالم النامي.

أهمية الدراسة نابعة من خلال معرفة الأبعاد السياسية وفهم ما يدور من أفكار وأهداف تسعى إلى تحقيقها شخصية تشومسكي.ومن خلال تتبع آراء وأفكار واحد من كبار قادة الفكر اليساري السياسي الأمريكي.

فرضية الدراسة : يُعد نعوم تشومسكي مفكرا سياسياً معاصراً ، له نظريته واسلوبه الخاص ومنهاجيته في التحليل والنقد أكسبته مدرسته البنيوية طابعاً مميزا في أطروحاته ؟

هدف الدراسة تحليل الأفكار السياسية المعاصرة لتشومسكي، ومعرفة ما قدمه من اضافة للمعرفة الانسانية والسياسية بشكل عام. واتبعت الدراسة منهجين رئيسين هما:المنهج التحليلي والمنهج المقارن.

تكونت شخصيته اثر عاملين رئيسيين هما : العائلة ومجموعة من الفلاسفة امثال ديكارت وبرتراند راسل وهاريس وجون ديوي. تشومسكي حامل تراث فكري سياسي اشتراكي انارکي، يعد احد منظري اليسار الامريكي

قسمت الدراسة الى خمسة فصول، الفصل الاول: تشومسكي: حياته، نتاجاته العلمية، المنهج العلمي. الفصل الثاني:البيئة السياسية الاشتراكية في الولايات المتحدة الامريكية والفكر السياسي الاناركي عند نعوم تشومسكي، الفصل الثالث:الانسان والمجتمع والدولة عند تشومسكي. الفصل الرابع:الحرية والديمقراطية عند تشومسكي، الفصل الخامس: موقفتشومسكي من الارهاب والقضية الفلسطينية،

وقد اثبتت الدراسة، ان نعوم تشومسكي مفكر سياسي معاصر، له نظريته واسلوبه الخاص ومنهاجيته في التحليل والنقد أكسبته مدرسته البنيوية طابعاً مميزا في أطروحاته .

ثالثا: النشاطات العلمية لفرع النظم السياسية لسنة 2014-2015

المناقشات

في اطار النشاطات العلمية لفرع النظم السياسية جرت مناقشة عدد من أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير التي تناولت العديد من القضايا المتنوعة والتي تخص فرع النظم السياسية ومنها :

أطاريح الدكتوراه:

ت	اسم الطالب	الاستاذ المشرف	عنوان الاطروحة	تاريخ المناقشة
1	عبد العظيم جبر حافظ	ا.م.د خميس حزام والي	الفيدرالية في العراق: المعوقات الممكنات	2014/8/5
2	عدي فالح حسن	أ.د بلقيس محمد جواد	جدلية الشراكة والمعارضة في النظام السياسي في العراق بعد 2003	2014/10/2
3	احمد يحيى هادي	ا.د عبد الجبار احمد عبد الله	العملية السياسية في العراق بعد 2003: دراسة في اشكالية الرئاسات الثلاث	/10/14 2014
4	زياد سمير زكي	ا.م.د علي دريول محمد	الضمانات الدستورية للحريات العامة في العراق :دستور 2005 أنموذجاً	/10/12 2014

رسائل الماجستير:

ت	اسم الطالب	الاستاذ المشرف	عنوان الرسالة	تاريخ المناقشة

1	حيدرمحمد منعم	ا.م.د علي درول محمد	دور الليكـــود في النظـــام السياســـي الاسرائيلي	2014/6/26
2	منتصر حسين	م.د عمر جمعة عمران	السلم الاهلي في العراق	2014/10/1
3	عبير محمد عبد	ا.د عبد الجباراحمد عبد الله	صلاحيات رئيس الوزراء في العراق بعد 2003 :دراسة مقارنة	2014/10/12
4	ســعد عبــد الله ابراهيم	ا.م.د ياسين محمد حمد	دور المؤسســـة العســـكرية في الحيـــاة السياسية المصرية بعد ثورة 25/كانون الثاني 2011	2014/10/22
5	ياسر جميل باقر	ا.م.د سعيد رشيد عبد	التجربة الاسبانية في التحول الديمقراطي	2014/10/22

ملخص رسالة ماجستير

ناقشت طالبة الماجستير عبير محمد عبد رسالتها الموسومة (صلاحيات رئيس الوزراء في العراق بعد 2003 :دراسة مقارنة) باشراف ا.د عبد الجباراحمد عبد الله بتاريخ 2014/10/12.

تختلف الدول بتبنيها لنظام الحكم فيها من دولة الى أخرى ، فمنها من تأخذ بالنظام الرئاسي ومنها بالنظام البرلمان والأخرى بنظام الجمعية الوطنية ، كل حسب العوامل التأريخية والأقتصادية والخلفيات السياسية وغيرها التي تؤدي دوراً كبيراً في رسم معالم النظام السياسي المناسب الذي تتبناه الدولة من أجل تنظيم السلطة فيها. وإذا كان هناك أكثر من نظام سياسي لأدارة الدول فأن العراق يعد أحد الدول التي أخذت بالنظام البرلماني منذ العهد الملكي وأن لم يكن بصوره واضحه وأستمر لغاية 14 تموز 1958 أذ أنتهى الحكم الملكي وأُعلنت الجمهورية التي ألغت العمل بالنظام البرلماني وتوجهت الى النظام الرئاسي كأساس للحكم لغاية عام 2003. وبعد سقوط النظام السابق في 2003/4/9 مرت عملية بناء النظام السياسي العراقي بعدة مراحل بدأت بأدارة سلطة الائتلاف المؤقته مروراً بمجلس الحكم وأقرار قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الأنتقالية ثم الحكومة المؤقته والحكومة الأنتقالية وأقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وصولاً الى الحكومة الدائمة الأولى والثانية من 2006-2014 وبأنتظار الثالثه ، ورافقت عملية بناء هذا النظام ظروف غير طبيعية أثرت بشكل كبير على طبيعة هذا النظام وعلى آليات عمله مما أدى بالنتيجة الى خلق خلل في توزيع

الصلاحيات بين السلطات الثلاث ومنها صلاحيات رئيس الوزراء هذا الى جانب وجود مشكله في هيكلية النظام السياسي العراقي الجديد .

لقد جاءت هذه الدراسة للبحث في طبيعة النظام السياسي العراقي وآليات عمله والظروف التي رافقت عملية بناء هذا النظام من خلال دراسة الصلاحيات الدستورية لرئيس الوزراء ومدى تطبيقها على أرض الواقع ومن ثم علاقة مجلس الوزراء ورئيسه بالسلطات الأخرى والعوامل المؤثره فيها .

ملخص رسالة ماجستير

ناقش طالب الماجستير منتصر حسين جواد رسالته الموسومة (السلم الاهلي في العراق) باشراف م.د عمر جمعة عمران بتاريخ 2014/10/1

سعت هذه الرسالة لدراسة السلم الأهلي والمجتمعي، في المجتمع العراقي، من حيث أن هذه المسألة حقيقة من حقائق الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وثابتة من ثوابت تاريخنا الراهن. وتتجسد ضرورة أن يتصالح المجتمع، أي مجتمع مع نفسه، بطريقةٍ سليمةٍ وحضاريةٍ في نظام أخلاقي معاش على أرض الواقع، وفي نظام اقتصادي تتوافر فيه العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وهكذا في نظام ثقافي واجتماعي وسياسي؛ لذلك فإن السلم الأهلي قوامه تسالم الإرادات الوطنية وانصهار مصالحها في الكيان الاجتماعي الوطني العام. فالسلم الاهلي هو جهد متواصل يشترك في صنعه اطياف المجتمع العراقي، وعلى تطوره واستمراريته. ويرى الباحث أنّ هذه الرسالة هي دعوة للجميع للالتزام بقواعد التعايش السلمي والالتزام بمقتضيات الوحدة الوطنية ، وهذا هو الخيار الصحيح الذي ينعم فيه الجميع بالطمانينة والأمن والآمان ، فالسلم الاهليّ كل ماتعني الكلمة هو من القيم ومبادئ وأخلاق ونظم واستراتيجيات على الأصعدة كافة.

وقد بحثت الرسالة موضوعها في مقدمةٍ وثلاثة فصول وخاتمة ، تحدث الفصل الأول عن السلم الأهلي ومقوماته وعلاقته بالنظام السياسي، وركز الفصل الثاني على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السلم الاهلي، وأختص الفصل الاخير بدراسة آليات تعزيز السلم الاهلي السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية.

ملخص رسالة ماسجيتر

ناقش طالب الماجستير سعد عبد الله ابراهيم رسالته الموسومة (دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية بعد ثورة 25/كانون الثاني2011) باشراف ا.م.د ياسين محمد حمد بتاريخ 2014/10/22

تتمتع المؤسسة العسكرية المصرية بموقع مؤثر داخل الدولة, وتعد هذه المؤسسة بمثابة العمود الفقري للدولة ولها مكانة مرموقة فيها تحظى باحترام الجميع, ومصر إحدى الدول التي برزت فيها المؤسسة العسكرية كقوة على المسرح السياسي, واتخذت طابع الاستمرار في مراحل معينة منذ أن كان الجيش أداة لتنفيذ السياسة الخارجية, وقد وجدت عوامل أدت إلى بروز ظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية ومن هذه العوامل العامل التاريخي والعامل الاجتماعي والعامل السياسي.

لقد غابت المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في مصر مدة جاوزت الستين عاماً منذ الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882, غير أن التململ بدأ ينشأ بين صفوف الضباط وخاصة بعد هزيمة عام 1948 وضياع فلسطين, فتأسست خلايا تنظيمية من الضباط الساخطين على نظام الحكم عرفت فيما بعد باسم (تنظيم الضباط الأحرار) الذي استطاع عام 1952 السيطرة على مقاليد الحكم حتى عام 2011, وقد تعاقب على الحكم أربعة رؤساء جميعهم كانوا من صلب المؤسسة العسكرية (محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك) لكن مع تعاظم الظلم والقهر والفساد الإداري أصبحت البنية الاجتماعية معبأة بكل عوامل الانفجار، إلى أن جاء يوم 25 كانون الثاني/ يناير 2011, لتندلع ثورة مصر في 25 يناير 2011 التي شارك فيها الشعب المصري بمختلف ألوانه وفئاته وطوائفه ولم تكن تلك الثورة وليدة لحظة بل كانت نتيجة تراكمات وإخفاقات عانى منها المصريون على مر عقود طويلة اتسمت بالفقر والحرمان والتهميش والتزوير والفساد الإداري والمالي، وكانت جميع هذه الانحرافات في ممارسة السلطة وقودا لمرجل الثورة الذي انفجر في 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

تعاملت المؤسسة العسكرية المصرية مع الثورة بدرجة عالية من المهنية والضبط فالحالة في مصر تختلف عن الحالة السورية أو الليبية، فالجيش المصري ليس مبنيا على طائفة أو مجموعات مرتزقة, بل هي مؤسسة وطنية تتألف من جميع أبناء الشعب, وبدا دورها الفعلي

يتضح علانية في اليوم السابع عشر من عمر الثورة الذي استمر (18) يوما، إذ تحدث بيان الجيش رقم (1) في 10 شباط/ فبراير 2011, عن حماية تطلعات الشعب المصري وتأييد مطالبه المشروعة، وقدم البيان الجيش هو الحارس على تنفيذ مطالب شباب الثورة المشروعة في إطار الشرعية الثورية.

وبعد نجاح الثورة وتنحي الرئيس الأسبق (حسني مبارك) عن الحكم في 11 شباط/ فبراير 2011, أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفق الإعلان الدستوري الصادر في 13 شباط/ فبراير 2011 المؤسسة السياسية الأولى والفعلية في مصر, ولكي تظهر المؤسسة العسكرية أنها تقف إلى جانب الشعب المصري وتأييدها لطموحاته فقد اجرت الانتخابات التشريعية والرئاسية وقد أفرزت هذه الانتخابات سيطرة التيار الإسلامي متمثلا في (الإخوان المسلمين والتيار السلفي) على أغلب مقاعد مجلس الشعب المصري وفوز مرشح الإخوان المسلمين الدكتور (محمد مرسي) بمنصب رئيس الجمهورية ونتيجة ضعف الأداء للرئيس المنتخب ومحاولة الإخوان المسلمين حرق المراحل واستعجال جني الثمار وجود الدولة العميقة التي قادت الثورة المضادة, كل هذه الأسباب وأسباب أخرى جعلت فئات من الشعب تخرج مطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة, رفضها الرئيس (محمد مرسي) مما دفع بالجيش ممثلا بوزير الدفاع المشير (عبد الفتاح السيسي) إلى إنذار الفرقاء السياسيين مدة 48 ساعة انتهت في 3 تموز / يوليو 2013، بعزل الرئيس المنتخب واعتقال قادة الإخوان المسلمين وكثير من أتباعهم ومناصريهم، وتعطيل العمل بالدستور الذي صيغ بعد الثورة عام 2012، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار (عدلي منصور) رئيسا مؤقتا للبلاد، وطرح خارطة طريق للمرحلة الانتقالية، وكانت أولى استحقاقات هذه الخارطة صياغة دستور جديد لمصر عام 2014، بعدها أنتخب رئيس جديد خرج من صلب المؤسسة العسكرية المشير (عبد الفتاح السيسي) في انتخابات مثيرة للجدل ليصل ما قطعته ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011، ليكون سادس رئيس عسكري بعد (محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك ومحمد طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة).

ملخص اطروحة الدكتوراة:

ناقش طالب الدكتوراه عدي فالح حسن اطروحته الموسومة (جدلية الشراكة والمعارضة في النظام السياسي في العراق بعد 2003) باشراف أ.د بلقيس محمد جواد بتاريخ 2014/10/2

توصف الشراكة السياسية بأنها احدى اهم مؤشرات النظم السياسية التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي القائم على تقاسم السلطة السياسية بين مكونات المجتمع وفقا لأوزانها الاجتماعية من اجل حسم صراع السلطة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من ان النظام السياسي العراقي بعد 2003 ، اتخذ من الشراكة السياسية منهجاً للحكم القضاء على صراع السلطة السياسية الذي طبع تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921 ، إلا ان هذا الصراع استمر واتخذ اعلى مراحله ومستوياته، وحول الشراكة السياسية الى اشبه بشراكة الانداد القائمة على التضاد والتناقض بين تقاسم السلطة في اوسع حالاته والمعارضة بكل اشكالها وأدواتها.

وانطلاقا من اهمية الموضوع وكونه يتعلق بحاضر ومستقبل النظام السياسي العراقي، حاول البحث دراسة واقع العراق السياسي بعد 2003 القائم على تبني احدى اهم النظريات الحديثة المتمثلة بنظرية تقاسم السلطة او الديمقراطية التشاركية القائمة على مجموعة من الاليات والهياكل التي اعتمدها النظام السياسي في كل مرحلة من مراحله المؤقتة والانتقالية والدائمة، ومحاولة تشخيص النسب الاحصائية للشراكة السياسية في السلطة من قبل المكونات الثلاثة وفقا لأوزانها الاجتماعية من جانب وأسباب وأشكال المعارضة السياسية التي صاحبت كل مرحلة مراحل تأسيس النظام السياسي، التي تعبر عن صور الصراع السياسي الرافضة لآليات الشراكة السياسية ومتمردة عليها بكل اشكال العنف السياسي ومحاولات الانفصال والتقسيم .

تناول البحث الشراكة السياسية بكل الياتها ومستوياتها في اطار النظام السياسي العراقي بعد 2003، وأشكال المعارضة السياسية المرافقة لها وأسبابها ، ومستقبل النظام السياسي في ظل التناوب والتضاد بين الشراكة والمعارضة السياسية في اربعة فصول ، الاول تناول الاطار النظري للبحث وانقسم الى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول مفهوم النظام السياسي الديمقراطي، والمبحث الثاني الشراكة السياسية من حيث المفهوم والنظرية والمبحث

الثالث المعارضة السياسية بكل اشكالها . وتناول الفصل الثاني ظروف النشأة والتكوين السياسي والدستوري للنظام السياسي العراقي بعد 2003 ، وانقسم الى مبحثين الاول تناول الظروف التي سبقت نشأة وتكوين النظام السياسي وطبيعتها من حيث طبيعة الانظمة السياسية التي حكمت العراق وكذلك طبيعة النخب السياسية المعارضة ومؤتمرات المعارضة التي عقدتها واهم المواثيق والاتفاقيات التي خرجت بها بشان شكل النظام السياسي المقبل ، والمبحث الثاني تناول بداية التكوين السياسي / القانوني والدستوري للنظام السياسي العراقي. واختص الفصل الثالث باليات الشراكة السياسية التي اعتمدها النظام السياسي في ظل الحكومات الدائمة ، اذ تناول المبحث الاول الحكومة الدائمة الاولى وهي حكومة الوحدة الوطنية ، والمبحث الثاني حكومة الشراكة الوطنية بأركانها الاربعة. وجاء الفصل الرابع والأخير تحت عنوان العوامل المؤثرة في الشراكة السياسية ومستقبل النظام السياسي العراقي، وتضمن مبحثين : الاول تناول العوامل المؤثرة في الشراكة السياسية التي انقسمت الى عوامل داخلية وإقليمية ودولية، ومبحث ثاني تناول مشاهد المستقبل للنظام السياسي من خلال طرح ثلاثة مشاهد ، الاول استمرار الشراكة السياسية والوضع الراهن ، والمشهد الثاني هو التوافق السياسي ، والمشهد الثالث هو التحول نحو الاغلبية السياسية الحاكمة والأقلية السياسية المعارضة . وفي الخاتمة تم عرض النتائج التي توصل اليها البحث وواقع ومستقبل النظام في ظل المشاهد الثلاثة الراهنة والمستقبلية.